

Distr.: General
21 December 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الخامسة والستون

15-26 آذار/مارس 2021

البند 3 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام 2000: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين“: تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا
عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع
النساء والفتيات

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير دراسةً للاتجاهات العالمية والحوافز التي لا تزال قائمة والفرص الماثلة فيما يتعلق بمشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ويُعترف في هذا التقرير بالتقدم المحرز في تمثيل المرأة على مختلف المستويات، ولا سيما من خلال الحصص الجنسانية المقررة بموجب تشريعات، وأثر مشاركة المرأة في صنع القرار والمجتمع المدني. ويلزم إيلاء اهتمام عاجل للتحديات الشاملة، ولا سيما تزايد مستويات العنف المرتكب ضد المرأة في الحياة العامة وبعض المعايير الضارة الطويلة الأمد، وكذلك للتحديات المحددة التي تواجهها النساء المهمشات اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من

* E/CN.6/2021/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

190121 080121 20-17537 (A)



التميز. ويمكن أن تيسر الدول تهيئة بيئة أكثر شمولاً وملاءمةً يمكن فيها لجميع النساء المشاركة في الحياة العامة باستهداف نسب أكثر طموحاً، وزيادة الإرادة السياسية، وتوفير التمويل المستدام، ووضع ترتيبات مؤسسية مراعية للاعتبارات الجنسانية. وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم التحديات التي تواجه عملية صنع القرار، وفي حين ندر إشراك النساء، بأعداد متساوية مع الرجال، في صنع القرار بشأن جهود الاستجابة للجائحة كوفيد-19، ففي عدد من البلدان التي تقلدت فيها المرأة مناصب قيادية، كانت الاستجابة للجائحة فعالة بوجه خاص. ويُختتم التقرير بتوصيات لكي تنظر فيها لجنة وضع المرأة.

أولا - مقدمة

1 - ستعقد الدورة الخامسة والستون للجنة وضع المرأة في عام 2021، وفقا لبرنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات (2021-2024)، في موضوعها ذي الأولوية وهو مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلا عن القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. ويرسي التقرير مرتكزات الموضوع في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من الاتفاقات الدولية.

2 - ويؤكد إعلان ومنهاج عمل بيجين على ضرورة معالجة عدم المساواة بين الرجل والمرأة في تقاسم السلطة ويسلط الضوء على تحقيق تكافؤ الفرص للمرأة لتقلد مناصب صنع القرار والمشاركة التامة في اتخاذ القرارات باعتباره استراتيجية حاسمة لتحقيق المساواة للنساء والفتيات. كما يؤكد على أن لجميع الناس حقا متساويا في المشاركة في حكومة بلادهم من خلال المناصب العامة والقيادة غير الرسمية. ويجري التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في صنع القرار في المجالات التنفيذية والتشريعية والقضائية ومجال الإدارة العامة، وفي المجتمع المدني من خلال الجماعات والشبكات والمنظمات الأهلية النسائية. ويركز هذا التقرير على مشاركة المرأة ودورها القيادي في هذه المجالات، مع التسليم بأن الدور القيادي للمرأة في الحياة العامة يمكن أن يساعد على دعم تمكينها في قطاعات أخرى، بما في ذلك في قطاعات الفنون والثقافة والرياضة والإعلام والقطاع الخاص والتمويل، وفي المؤسسات المتعددة الأطراف.

3 - وعلى الرغم من زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة، فلا يزال تحقيق المساواة أمرا بعيدا. فالمرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد كبير في جميع جوانب صنع القرار، والعنف المرتكب ضد المرأة في الحياة العامة واسع الانتشار. وكثيرا ما يقاوم الرجال ذوو السلطة عمل المرأة في المجال القيادي، حتى داخل الأحزاب السياسية. وتحد من المشاركة الكاملة للمرأة زيادة مستويات الفقر في أوساط النساء، وزيادة محدودية فرص حصولها على التمويل، وزيادة حصتها من واجبات الرعاية، والتحديات التي تواجهها في إعمال حقوقها وصحتها الجنسية والإنجابية، إلى جانب القواعد والإجراءات المؤسسية الاستيعابية. ويؤدي الموقف الذي يرى أنه لا ينبغي أن تكون للمرأة أدوار عامة، والمعايير القائمة منذ أمد طويل بشأن أدوار الجنسين، والتمييز القانوني، إلى تفاقم هذه التحديات والتهوين من قيمة مساهمات المرأة في صنع القرار، مما يهدد التنمية المستدامة. وفي بعض الأحيان، تكون المعارضة المنظمة للمرأة في الحياة العامة قوية وعنيفة، وتزداد الحالة سوءا بسبب التراجع الديمقراطي، وتزايد الاستقطاب الاجتماعي والسياسي، وتعميق عدم المساواة.

4 - ومن أجل تحقيق المساواة في المشاركة وصنع القرار في الحياة العامة، من الضروري تنفيذ الالتزامات والمعايير الدولية والوطنية، بما في ذلك من خلال تدابير خاصة مؤقتة، وهيئة بيئات ونظم مؤسسية أكثر تمكينا، والحد من العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، وتعزيز أصوات النساء، اللاتي يواجهن أشكالا متعددة من التمييز.

5 - وتقتضي الحوكمة الرشيدة والديمقراطية شمول الجميع في القيادة والتمثيل. وفي حين تقع على الرجال والنساء بالتساوي مسؤولية تحقيق المساواة بين الجنسين، فإن وجود عدد أكبر من النساء في المناصب العامة يمكن أن يؤثر على السياسات العامة والممارسات المؤسسية المراعية للمنظور الجنساني. والمرأة الحق في أن يتم على قدم المساواة تمثيلها والتشاور معها في صنع القرار. وما برحت النساء الأصغر

سناً، بوجه خاص، تُعربن بوضوح متزايد عن آرائهن بشأن طائفة من القضايا ذات الأهمية الدولية، مثل تغير المناخ والفقر والعنصرية. وتؤدي مشاركة المرأة إلى تنوع التجارب الحياتية التي يستند إليها مقرر السياسات وتمثل منبرا للتعبير عن الأولويات استنادا إلى تجارب مشتركة تمت بالفعل معايشتها وتأثرت بنوع الجنس.

6 - وتزداد جودة عمليتي صنع وتنفيذ السياسات ووجهاتهما وفعالتهما عندما يتم تقاسم السلطة، على نحو ما بينته مؤخراً الأدوار الحاسمة التي ما برحت المرأة تضطلع بها في الاستجابات لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي كثير من البلدان، تقف المنظمات النسائية في طليعة الاستجابات المجتمعية ولكنها تواجه صعوبات بسبب انخفاض التمويل، وزيادة الطلب على الخدمات، والقيود المفروضة على التنقل، وتقلص الحيز المدني. وتحدث الجائحة تراجعاً في التقدم المحدود المحرز في السنوات الـ 25 الماضية فيما يتعلق بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير لزيادة الدور القيادي للمرأة في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وجهود التعافي منها.

7 - ولا غنى عن مشاركة المرأة وتوليها أدواراً قيادية، على قدم المساواة، فضلاً عن القضاء على العنف، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. والغاية 5-5 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامية، مرتبطة بالغاية 16-7، بشأن ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات. ووتيرة التقدم الحالية بطيئة للغاية، وسيؤدي عدم التعجيل بمشاركة المرأة إلى استحالة تحقيق الأهداف. ويجري التأكيد على الأهمية المحورية للقيادة النسائية بالنسبة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العديد من الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة.

8 - ويستند هذا التقرير إلى التوصيات التي انتهى إليها اجتماع فريق الخبراء المعني بالموضوع ذي الأولوية، الذي دعت إلى عقده إلكترونيًا هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في الفترة من 5 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ويستند التقرير أيضاً إلى البحوث والبيانات الحديثة العهد الواردة من كيانات الأمم المتحدة ومصادر أخرى.

ثانياً - النساء يدخلن الحياة العامة تدريجياً لكن التقدم بطيء للغاية

9 - أحرز تقدم في زيادة عدد النساء المنتخبات أو المعينات في مناصب صنع القرار، إلا أن تكافؤ الجنسين التام يظل هدفاً بعيداً، ونادراً ما تتقلد النساء مناصب قيادية في المجالين التنفيذي والتشريعي. ولا تزال هناك فجوات بسبب استمرار القيود والحواجز الهيكلية التي تعزز المعايير والممارسات والسياسات التمييزية. ولا تتوافر الإرادة السياسية اللازمة لتغيير علاقات القوة وفقاً للالتزامات الدولية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وتؤدي أوجه عدم المساواة، والنزاعات، والعنف ضد المرأة، وتغير المناخ، والآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19، إلى زيادة العقبات القائمة أمام مشاركة المرأة، ولا سيما بالنسبة للنساء اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز وكذلك بالنسبة للشابات.

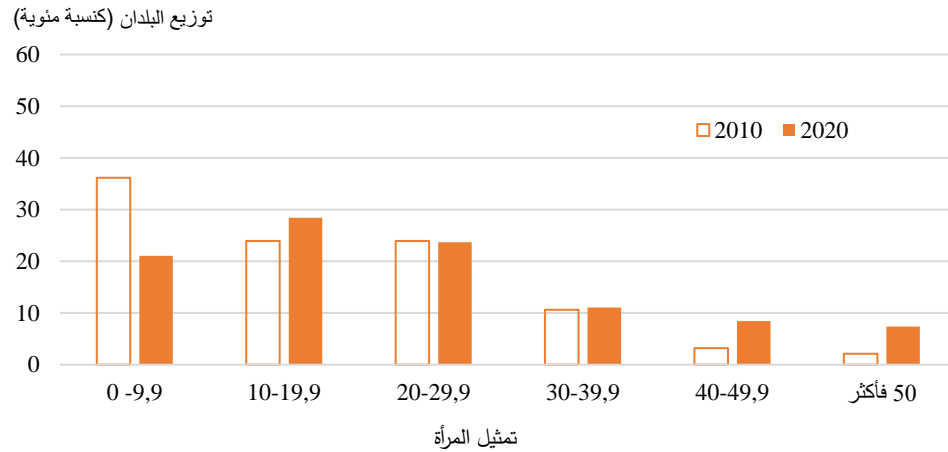
مشاركة المرأة في المناصب التنفيذية

10 - لا يزال أعلى مستوى للسلطة هو الأبعد عن تحقيق تكافؤ الجنسين. وتعمل النساء كرئيسات دول أو حكومات في 21 بلدا فقط (10 رئيسات دول و 13 رئيسة حكومات)، في حين لم يكن لدى 119 بلدا قط أي قيادة نسائية. وبالمعدل الحالي، لن يتم بلوغ التكافؤ في قمة هرم السلطة قبل 130 سنة أخرى⁽¹⁾. وتبين البحوث المتاحة أن مستويات تعليم النساء والرجال، وخبراتهم السياسية، وأعمارهم عند تقلد المناصب التنفيذية، تكون متشابهة. وتعزى شدة النقص في تمثيل المرأة في هذا المستوى إلى التصورات الجنسانية بأن المناصب التنفيذية ينبغي أن يتقلدها رجال، لا على أساس المؤهلات⁽²⁾.

11 - وعلى الصعيد العالمي، تشغل النساء 21 في المائة من المناصب الوزارية، بزيادة قدره خمس نقاط عن النسبة المسجلة في عام 2010 (انظر الشكل الأول). وفي 14 بلدا فقط، تشغل النساء نسبة 50 في المائة أو أكثر من المناصب الوزارية. وفي 16 بلدا، تبلغ النساء ما بين 40 و 49,9 في المائة من الوزراء، ولكن في 40 مجلسا وزاريا، تقل نسبة النساء عن 10 في المائة من الوزراء، وفي 54 مجلسا وزاريا، تمثل النساء ما بين 10 و 19,9 في المائة من الوزراء. وبحدوث زيادة سنوية قدرها 0,52 نقطة مئوية فقط، فإن تكافؤ الجنسين في المناصب الوزارية لن يتحقق قبل عام 2077⁽³⁾. ويتزايد تولى المرأة قيادة الوزارات في القطاعات غير الاجتماعية، مثل الدفاع والبيئة والعمالة والتجارة/الصناعة⁽⁴⁾.

الشكل الأول

النسبة المئوية لتوزيع النساء في المناصب الوزارية، 2010 و 2020



المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، "نساء في الحياة السياسية: 2010 - الوضع في 1 كانون الثاني/يناير 2010"، و "نساء في الحياة السياسية: 2020 - الوضع في 1 كانون الثاني/يناير 2020"، 2020.

(1) استناداً إلى حسابات بيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ولم يعد إلا برئيسات الحكومات المنتخبات.

(2) Farida Jalalzai, *Shattered, Cracked, or Firmly Intact? Women and the Executive Glass Ceiling Worldwide* (Oxford, Oxford University Press, 2016).

(3) استناداً إلى حسابات البيانات الواردة في منشور، "Women in politics: 2020 - situation on 1 January 2020"، IPU and UN-Women, 2020.

(4) المرجع نفسه.

12 - وقد أبدى بعض القادة التزاماً سياسياً بالمساواة في أدوار المرأة بتعيين مجالس وزراء تنقيد بالتكافؤ التام بين الجنسين؛ كما التزم بعضهم بالتنوع في مجالس الوزراء للمساعدة على إنهاء التمييز القائم على العمر، والأصل الإثني، والميل الجنسي، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، وغير ذلك من الخصائص الشخصية. وفي الأمم المتحدة، وتمشيا مع استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة التي أصدرت في عام 2017، تحقق تكافؤ الجنسين للمنسقين المقيمين في عام 2018، ولمساعدتي ووكلاء الأمين العام في عام 2020. وسيحقق التوازن بين الجنسين بوتيرة أسرع إذا أبدى المزيد من القادة الإرادة السياسية لوضع وتحقيق أهداف التكافؤ لجميع المناصب التنفيذية على جميع مستويات الحكومة.

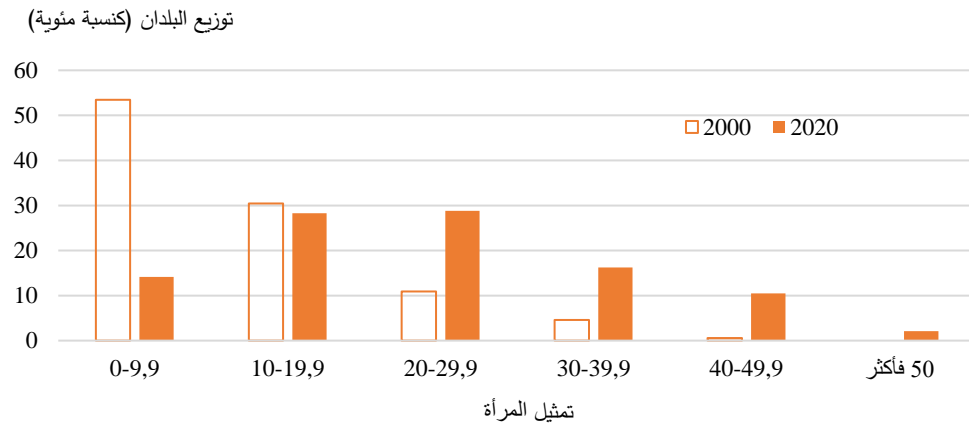
تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية

13 - تضاعفت نسبة النساء في البرلمانات على الصعيد العالمي منذ عام 1995، إلا أن الرجال لا يزالون يشغلون 75 في المائة من المقاعد. ورغم أن الدور الرئيسي للبرلمانات الوطنية هو تمثيل أصوات جميع الأشخاص في صنع القرار، فإن تمثيل المرأة زاد في المتوسط من 12 في المائة فقط في عام 1995 إلى 25 في المائة في عام 2020. وبذلك المعدل، لن يتحقق التكافؤ بين الجنسين في الهيئات التشريعية الوطنية قبل عام 2063⁽⁵⁾.

14 - وقد أحرز عددٌ قليل من البلدان تقدماً كبيراً منذ عام 2000 (انظر الشكل الثاني). ففي أربعة بلدان، يبلغ عدد النساء في البرلمان نسبة 50 في المائة أو يزيد على عدد الرجال. وفي 24 بلداً، تبلغ هذه النسبة أكثر من 40 في المائة. ويوجد معظم هذه البرلمانات في أوروبا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولكن في 109 بلدان، تشكل النساء نسبة تتراوح بين 10 و 29,9 في المائة من أعضاء البرلمان، وفي 27 بلداً، تمثل النساء أقل من 10 في المائة من أعضاء البرلمان⁽⁶⁾. ولا توجد سوى امرأة واحدة من بين كل خمسة من رؤساء البرلمانات الوطنية.

الشكل الثاني

النسبة المئوية لتوزيع النساء في البرلمانات، 2000 و 2020



المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، قاعدة بيانات Parline. متاحة على الرابط التالي: <https://data.ipu.org/> (تم الاطلاع عليه في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020).

(5) المرجع نفسه.

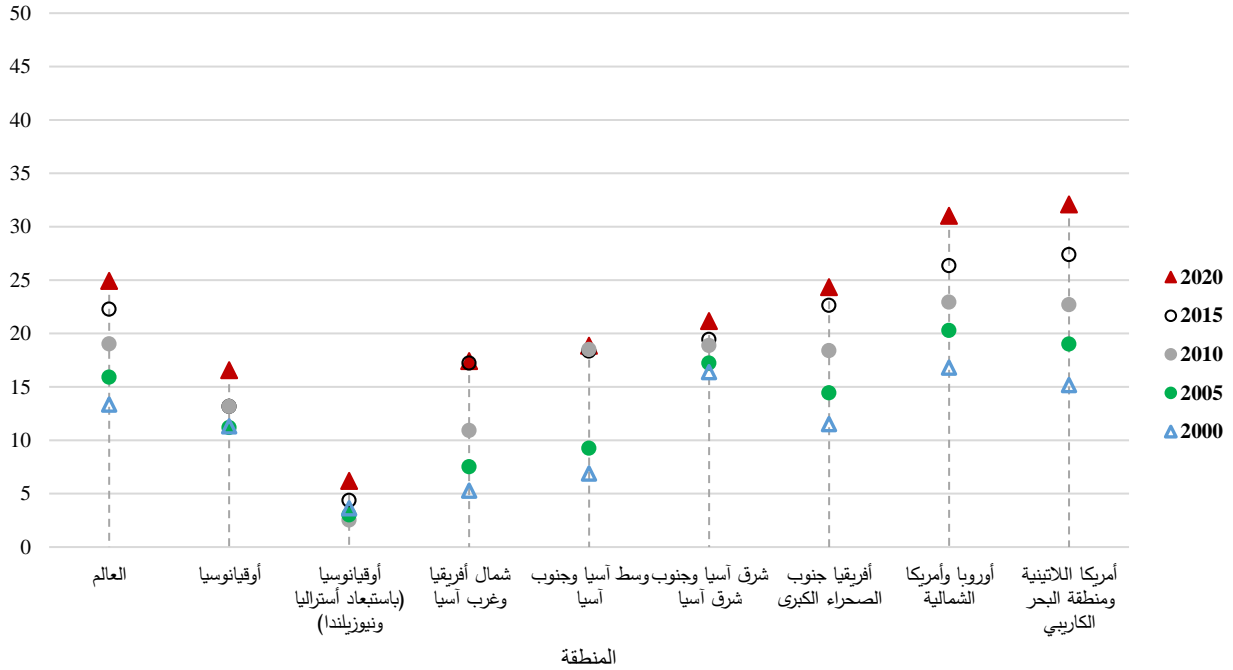
(6) المرجع نفسه.

15 - وثمة تفاوتات إقليمية (انظر الشكل الثالث). ففي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أوروبا وأمريكا الشمالية، تشكل النساء أكثر من 30 في المائة من أعضاء البرلمان، بينما تمثل النساء في شمال أفريقيا وغرب آسيا وأوقيانوسيا أقل من 17 في المائة من أعضاء البرلمان. ويبلغ تمثيل المرأة أدنى نسبة في الدول الجزرية في المحيط الهادئ، إذ تشغل المرأة في المتوسط 6 في المائة من المقاعد، وفي ثلاثة بلدان، لا توجد أي امرأة في البرلمان. وتبلغ نسبة تمثيل المرأة في البلدان المتضررة من النزاعات 18,9 في المائة فقط.

الشكل الثالث

النسبة المئوية للمقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية بين عامي 2000 و 2020، حسب المنطقة

نسبة المقاعد التي تشغلها النساء (كنسبة مئوية)



المصدر: الأمم المتحدة، "المؤشر 5-5-1 ب"، قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. متاحة على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/> (تم الاطلاع عليه في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020).

16 - وتمثيل المرأة في البلدان ذات النظم التمثيل النسبي أو النظم المختلطة يزيد في المتوسط بمقدار 10 نقاط مئوية عنه في البلدان ذات نظم الأغلبية أو التعددية. وقد أسهمت الحصص الجنسانية بدرجة كبيرة في هذا التقدم. وقد اعتمدت 84 دولة (44 في المائة) تشريعات بشأن الحصص الجنسانية على المستوى البرلماني. وفي الدول التي لديها حصص جنسانية مقررة بموجب تشريعات، تُنتخب النساء لشغل 26 في المائة في المتوسط من مقاعد البرلمان، مقارنة بنسبة 21 في المائة في البلدان التي لا توجد لديها هذه التشريعات. ويختلف تأثير استخدام الحصص داخل المناطق بمقدار 11 نقطة مئوية في وسط وجنوب

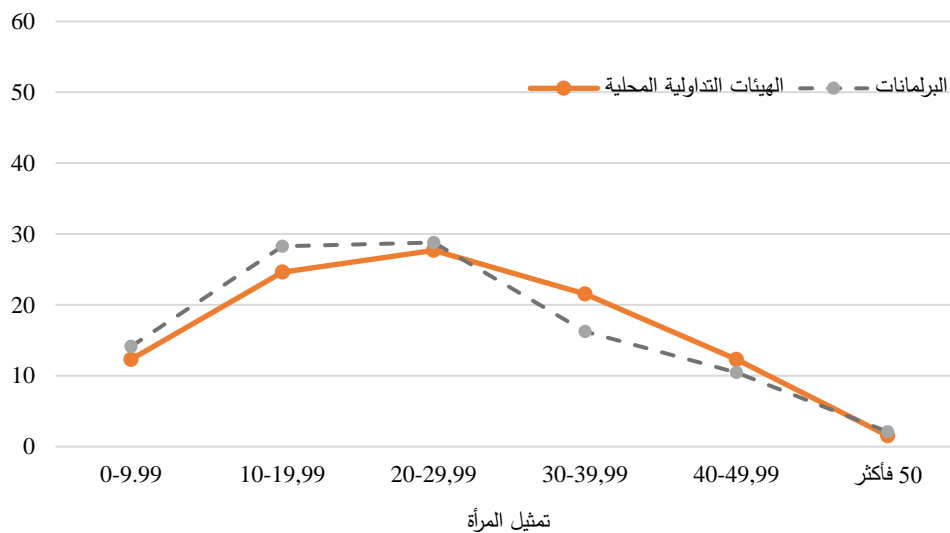
آسيا، و 6 نقاط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وشرق وجنوب شرق آسيا، و 5 نقاط في شمال أفريقيا وغرب آسيا وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي⁽⁷⁾.

17 - وأصبحت حصة النساء المنتخبات في الهيئات التداولية المحلية معروفة الآن من خلال التقارير التي تعدها الدول بشأن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-5-1 ب. ويسرت البيانات المجموعة في عام 2019 وضع أول خط أساس عالمي على الإطلاق بشأن هذا المؤشر الهام المتعلق بصنع القرار. وتكشف البيانات الواردة من 133 بلدا ومنطقة أن أكثر من مليوني امرأة يعملن في هيئات تداولية محلية، بما يمثل 36 في المائة من الأعضاء المنتخبين على المستوى المحلي. وهذه النسبة أعلى مما هي عليه في البرلمان ولكنها ليست قريبة من التكافؤ بعد. وفي بلدين فقط، تشكل النساء نسبة 50 في المائة أو أكثر من مسؤولي الحكومات المحلية، وفي 18 بلدا، تشكل النساء أكثر من 40 في المائة من مسؤولي الحكومات المحلية. ويندرج 70 بلدا ضمن الفئة التي تتراوح فيها النسبة بين 10 و 29,99 في المائة، وفي 15 بلدا، تقل نسبة تمثيل المرأة عن 10 في المائة على المستوى المحلي، وهو ما يماثل التوزيع الملاحظ لتمثيل المرأة في البرلمان (انظر الشكل الرابع).

الشكل الرابع

النسبة المئوية لتمثيل المرأة في الهيئات التداولية المحلية والبرلمانات، 2020

توزيع البلدان (كنسبة مئوية)



المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، قاعدة بيانات Parline. متاحة على الرابط التالي: <https://data.ipu.org/>؛ والأمم المتحدة "المؤشر 5-5-1 ب"، قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. متاحة على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/database/> (تم الاطلاع على كلا الموقعين في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020).

ملحوظة: تستند التوزيعات إلى بيانات عن تمثيل المرأة في الحكومات المحلية في 133 بلدا ومنطقة وبيانات عن البرلمانات في 191 بلدا.

(7) المرجع نفسه.

18 - وتمثل النساء تمثيلاً ناقصاً في صفوف مسؤولي المناصب التنفيذية العامة على المستوى المحلي، مثل رؤساء البلديات أو ما يعادل ذلك من رؤساء تنفيذيين. ففي أوروبا، على سبيل المثال، كانت نسبة رئيسات البلديات في عام 2019 نصف نسبة أعضاء المجالس البلدية، أي 15 في المائة مقارنة بنسبة 30 في المائة⁽⁸⁾. وتظهر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة أنماطاً مماثلة في بلدان المناطق الأخرى.

19 - ومثلما هي الحال بالنسبة للبرلمانات، تشكل الحصص الجنسانية المقررة للحكومات المحلية بموجب تشريعات وسيلةً فعالة لزيادة تمثيل المرأة إلا أنها كثيراً ما تقتصر إلى الطموح. فهناك 77 دولة فقط (43 في المائة) اعتمدت تشريعات للحصص الجنسانية بشأن عدد المرشحين أو المقاعد المحجوزة في الهيئات التداولية المحلية إلا أن الربع فقط يشترط توزيعاً نسبته 50 في المائة بين النساء والرجال. وتستهدف معظم التشريعات نسبةً تتراوح بين 30 و 40 في المائة. وعلى الصعيد العالمي، يزيد تمثيل المرأة في الحكومات المحلية بمقدار 7 نقاط مئوية في البلدان التي لديها حصص مقررة بموجب التشريعات عنه في تلك التي لا توجد فيها تلك الحصص. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشمال أفريقيا وغرب آسيا، والمناطق المتبقية من آسيا، يزيد استخدام الحصص من تمثيل المرأة في البلد، بمقدار 16 نقطة مئوية و 13 نقطة مئوية و 7 نقاط مئوية، على التوالي⁽⁹⁾.

مشاركة المرأة في القطاع العام

20 - تعني زيادة عدد النساء في القطاع العام والخدمة المدنية زيادةً في المنظورات التي تجلبها المرأة لتنفيذ السياسات والخدمات العامة، ولكن نادراً ما تشغل المرأة مناصب قيادية. وتشير البيانات من عام 2018 إلى أن النساء شكلن 45 في المائة من القوة العاملة في الإدارة العامة ولكن 34 في المائة فقط من مناصب صنع القرار. وكانت المنطقة التي شهدت أعلى نسبة من النساء في مناصب صنع القرار في الإدارة العامة هي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (42 في المائة) وكانت أدنى نسبة في الدول العربية (17 في المائة)⁽¹⁰⁾. وتظهر البيانات المتعلقة بأوروبا أن الرجال ممثلين بشكل أفضل من النساء في أعلى مستويين للإدارة العامة، وأن الفجوة الجنسانية تزداد من 14 نقطة مئوية في مستوى الإدارة الأدنى إلى 38 نقطة مئوية في أعلى مستوى⁽¹¹⁾. وليس هناك خط أساس عالمي فيما يتعلق بتمثيل المرأة في الخدمة المدنية، إلا أن إعداد أول مجموعة من البيانات المتاحة لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 16-7-1، المتوقع في عام 2021، سيحدد هذه الفجوة الهامة.

21 - وتمثل المرأة في القضاء أمر أساسي لضمان تمثيل المحاكم لمواطنيها، ومعالجة شواغلهم، وإصدار أحكام سليمة. وفي عام 2017، كانت النساء تشكل نسبة 40 في المائة من القضاة، بزيادة قدرها

(8) حسابات أعدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة استناداً إلى بيانات 36 بلداً أوروبياً، مستمدة من المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين.

(9) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، قاعدة بيانات الحصص المقررة بموجب تشريعات على المستوى المحلي (يصدر في عام 2021).

(10) مجموعة البيانات المتعلقة بتكافؤ الجنسين في الخدمة المدنية، التي أعدت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتتضمن بيانات عن 169 بلداً، حتى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (يصدر قريباً).

(11) بيانات من المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين لـ 38 بلداً في عام 2019.

35 في المائة عن النسبة المسجلة في عام 2008⁽¹²⁾. وفي معظم البلدان الأوروبية، يزيد عدد النساء على عدد الرجال في مناصب القضاة المحترفين أو الموظفين القضائيين، إلا أن النساء يمثلن نسبة 41 في المائة من القضاة في المحاكم العليا الوطنية و 25 في المائة فقط من رؤساء المحاكم، بينما يمثلن تمثيلاً ناقصاً في مناصب رؤساء مكاتب الادعاء⁽¹³⁾. وفي أمريكا اللاتينية، تشكل النساء 32 في المائة فقط من القضاة في أعلى محكمة أو في المحاكم العليا⁽¹⁴⁾.

22 - وعدم وجود نساء في مناصب صنع القرار في القطاع العام يترك الحكومات دون تجهيز كاف للاستجابة لأزمات من قبيل جائحة كوفيد-19. فالنساء، اللاتي يشكلن 70 في المائة من العاملين في القطاع الصحي، يعملن في الخطوط الأمامية. وخلص تحليل لفرق العمل المعنية بجائحة كوفيد-19 من 87 بلداً إلى أن 3,5 في المائة فقط منها لديها التكافؤ بين الجنسين⁽¹⁵⁾. وتتطلب فعالية الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وجهود التعافي تمثيل النساء بكل تنوعهن في مجموعات متخصصة أو فرق عمل، وفي عمليات صنع القرار في مجالات التشريع والسياسات والميزانية، حتى إذا تطلب ذلك اتخاذ تدابير خاصة، مثل الحصص. وتقوم المرأة بدور حاسم في الاستجابات لجائحة كوفيد-19، ومن الضروري اتخاذ إجراءات ملموسة لضمان مشاركتها على قدم المساواة (انظر قرار الجمعية العامة 306/74).

23 - وعندما لا تستشار المرأة أو تشرك في صنع القرار بشأن المسائل التي تؤثر بشكل مباشر على حياتها، مثل التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية وتسوية النزاعات، فمن المرجح أن تكون نتائج السياسات ضارة وغير فعالة وأن تؤدي إلى انتهاك حقوق المرأة. وتتوقف المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة على إمكانية حصولها بصورة تامة على الحماية الاجتماعية والبنى التحتية المستدامة والخدمات العامة، ولا سيما الصحة والتعليم. وينطبق ذلك بصفة خاصة على النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز، مثل النساء من السكان الأصليين والنساء ذوات الإعاقة والفقيرات والمنتميات إلى أقليات إثنية أو عرقية والمهاجرات. وحتى يتسنى للمرأة المشاركة واتخاذ القرارات، على قدم المساواة مع الرجل، يلزم بذل المزيد من الجهود للتأكد من أن الإصلاحات الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة تعطي الأولوية للصحة الجنسية والإنجابية ولحقوق النساء والفتيات في كل مراحل الحياة.

يتعين تعزيز الحصص على جميع المستويات

24 - اعتماد تشريعات التخصيص الجنساني والامتثال لها هو التدخل السياساتي الرئيسي الذي حسن مشاركة المرأة في صنع القرار على الصعيدين الوطني والمحلي. ولكن من مجموع البلدان الـ 67 التي لديها تشريعات بشأن حصص المرشحين على المستوى الوطني، يستهدف 15 بلداً فقط نسبة 50 في المائة لتمثيل

(12) بيانات عن الاتجاهات المتعلقة بالقضاة المحترفين أو الموظفين القضائيين في 85 بلداً، مصنفة حسب نوع الجنس، من منشور "المرأة في العالم عام 2020: اتجاهات وإحصاءات"، الأمم المتحدة.

(13) Council of Europe and the European Commission for the Efficiency of Justice, *European Judicial Systems: CEPEJ Evaluation Report* (Strasbourg, 2020).

(14) Economic Commission for Latin America and the Caribbean, *Gender Equality Observatory for Latin America and the Caribbean*, 2020.

(15) Kim Robin Van Daalen and others, "Symptoms of a broken system: the gender gaps in COVID-19 decision-making", *BMJ Global Health*, vol. 5, No. 10 (1 October 2020).

أي من الجنسين، في حين يستهدف 10 بلدان نسبا للتمثيل تزيد على 40 في المائة. ومن البلدان التي تستخدم نظام المقاعد المحجوزة، لا يوجد أي بلد يستهدف نسبة 50 في المائة لتمثيل المرأة، وتتراوح نسبة المقاعد المحجوزة للنساء من 5 إلى 30 في المائة. ومن شأن زيادة النسب المستهدفة في تشريعات التخصيص إلى 50 في المائة لكل من الجنسين أن تسرع مسار التكافؤ بين الجنسين والتمثيل المتساوي للمرأة.

25 - وحتى مع استهداف نسب مرتفعة، يمثل تصميم الحصص عاملاً أساسياً في نجاح تطبيقها على المناصب التي تشغل بالانتخاب. ولم يحقق سوى 36 بلداً النسب الجنسانية المستهدفة المحددة في قوانين التخصيص الخاصة بها. وهناك 35 دولة فقط تشترط الترتيب أو لديها متطلبات التنسيب البديل للنساء على قوائم المرشحين (مثل قوائم التمثيل النسبي) على المستوى البرلماني، و 30 دولة على المستوى المحلي. وبدون هذه التدابير، تكون النساء عرضة لأن يوضعن في ترتيب منخفض للغاية على قوائم المرشحين تتعدى معه فرصة انتخابهن.

26 - وهناك 34 دولة فقط لديها قوانين "صعبة" للانتخابات البرلمانية و 28 للانتخابات المحلية، وهي قوانين يُرفض بموجبها تسجيل قوائم المرشحين التي لا تفي بنسب التخصيص المستهدفة. وتستخدم بعض الدول العقوبات المالية و/أو مخصصات التمويل العام لزيادة نسبة النساء المنتخبات، رغم أن بعض الأحزاب السياسية تختار دفع غرامات بدلاً من أن ترشح المزيد من النساء. وثمة حاجة ملحة إلى إصلاح الدساتير، واعتماد قوانين تنص على نسب مستهدفة لتكافؤ الجنسين تحدد أطراً زمنية واضحة لجميع مستويات صنع القرار وفي مجالات الحياة العامة التي تتجاوز عملية صنع القرار السياسي، وإلى اتخاذ تدابير جزائية لضمان الامتثال للحصص.

27 - ولا توجد لدى أكثر من نصف جميع الدول تدابير تشريعية لتحقيق المساواة في تمثيل النساء والرجال، في حين تبلغ نسبة النساء في برلمانات عدة دول منها أقل من 10 في المائة من مجموع أعضاء البرلمان. وقد حققت بعض البلدان التوازن بين الجنسين دون تشريعات للحصص، إلا أن النتائج تتوقف على اعتماد الأحزاب السياسية لتلك التدابير وتنفيذها طوعاً. وقد أصبحت التدابير الحزبية الطوعية أكثر انتشاراً، وهو ما يُعزى بدرجة كبيرة إلى النشاط النسوي داخل الأحزاب السياسية وخارجها.

28 - ووفقاً للمادة 7 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يتعين على الدول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة، ووفقاً للمادة 4، يسمح للدول الأطراف باتخاذ تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة. وتتوافر طائفة واسعة من الأدوات والسياسات والممارسات التي تثبت فعاليتها، بما في ذلك الحصص، وتخصيص الموارد، والمعاملة التفضيلية، والتوظيف والتعيين والترقية للفئات المستهدفة، وبرامج التوعية والدعم. ويمكن التصدي للتمييز القائم على أساس نوع الجنس، وكذلك التمييز القائم على أساس العمر والعرق والإعاقة وغيرها من الخصائص الشخصية. وتشكل التدابير الخاصة المؤقتة عنصراً رئيسياً في دعوة

الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، التي تهدف إلى تعزيز تطبيق وتعزيز القيادة النسائية في جميع القطاعات على نطاق المنظومة⁽¹⁶⁾.

29 - وطبقت أيضاً بنجاح في قطاعات أخرى الحلول التي زادت من مشاركة المرأة وتقلدها مناصب صنع القرار في القطاع العام. فعلى سبيل المثال، حددت 10 بلدان في تشريعاتها حصصاً للنساء في مجالس إدارة الشركات العامة⁽¹⁷⁾، وقامت منظومة الأمم المتحدة في عام 2020 بتحديث التدابير الخاصة المؤقتة الخاصة بها لتحقيق التكافؤ على جميع المستويات، على النحو الوارد في استراتيجية التكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة. ومن شأن تطبيق هذه النهج بشكل أكثر منهجية عبر القطاعات أن يتيح للقيادات النسائية المساعدة في تشكيل المواقف العامة وأن يسهم أيضاً في توسيع نطاق مجموعة المرشحات المستعدات لشغل مناصب صنع القرار في الحياة السياسية والعامة.

ثالثاً - نشاط المجتمع المدني النسائي يدعم التغيير لكن تعترضه تحديات تقلص الحيز المدني

30 - تؤدي المرأة دوراً مؤثراً في الحياة العامة خارج المؤسسات العامة الرسمية من خلال مشاركتها في المنظمات النسائية والحركات النسوية، وفي أشكال أخرى من المشاركة المدنية، بما في ذلك وسائل الإعلام ونقابات العمال والأوساط الأكاديمية. ومن خلال تلك القنوات، تتجج المرأة ومناصرو المساواة بين الجنسين في تعزيز التشريعات والآليات الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وإلغاء القوانين التي تميز ضد المرأة. وهم يؤدون دوراً حاسماً في إلزام صانعي القرار بالخضوع للمساءلة عن دعم حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات.

31 - وقد نمت التعبئة النسائية والنسوية بشكل كبير منذ عام 1975، بحفز من الحركات والمؤتمرات النسوية عبر الوطنية، لتبلغ ذروة بعد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام، في عام 1995. وبحلول عام 2015، كانت هناك حركة نشطة نسائية و/أو نسوية مستقلة في كل بلد تقريباً، مع وجود اختلافات إقليمية⁽¹⁸⁾. وقد وجدت الحركات المحلية والوطنية بشكل متزايد تضامناً وصدى غير مسبوقين على الصعيد العالمي بشأن القضايا النسوية.

32 - وتقود الشباب والفتيات حركات تدعو إلى توسيع نطاق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتحول الشامل. وغالباً ما يشعرون بإحباط أكبر إزاء السياسات الحزبية ويتعلقن بدرجة أقل بالمؤسسات الرسمية من الأجيال السابقة⁽¹⁹⁾. كما تجلبن المبادئ النسوية للإدماج والتغيير الشامل إلى القضايا العالمية

(16) "The highest aspiration: a call to action for human rights"، متاح على الرابط التالي: www.un.org/sg/sites/www.un.org.sg/files/atoms/files/The_Highest_Aspiration_A_Call_To_Action_For_Human_Right_English.pdf

(17) World Bank, *Women, Business and the Law 2016: Getting to Equal* (Washington, D.C., 2015)

(18) S. Laurel Weldon and others, "Women's informal participation in political and public life and space: global trends and challenges"، ورقة معلومات أساسية أعدت لاجتماع فريق الخبراء في الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، 2020.

(19) Maxine Molyneux and others, "Feminist activism 25 years after Beijing"، *Gender and Development*, vol. 28, No. 2 (2020), pp. 315–336

والوطنية المتعلقة بمسائل محددة بشأن العدالة والحقوق، كما شوهد في حركة "أرواح السود غالبية" (Black Lives Matter) وحركة الإضراب المناخي العالميتين⁽²⁰⁾. وعلاوةً على ذلك، فإنهن يرون أن عدم التساوي في علاقات ونظم القوة يزيد من حدة الفقر وأوجه عدم المساواة، ويحد من صوت الفئات المهمشة ومن وضعهم كعناصر فاعلة.

33 - وتقوم منظمات حقوق المرأة ومنظمات العدالة الاجتماعية بدفع العمل الجماعي من أجل المساواة بين الجنسين من خلال استراتيجيات وتحالفات مع الجهات الفاعلة السياسية، بهدف التأثير على التغيير المعياري، وتحويل المؤسسات، وزيادة إدماج المرأة في الحياة العامة. وتحمل هذه المنظمات القادة المسؤولة عن معالجة قضايا من قبيل العنف الجنساني، والحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والحقوق في مكان العمل، والإدماج المالي، وإلغاء التشريعات التمييزية، والامتثال للقوانين الوطنية والاتفاقات الدولية. وكان للضغط الذي مارسته منظمات حقوق المرأة دور فعال في اعتماد قوانين الحصص في كثير من البلدان. ويمكن أن تساعد المشاركة في الحركات الاحتجاجية والاجتماعية المرأة على اكتساب الخبرة والاتصالات السياسية، وأن تدفعها إلى الترشح للمناصب العامة⁽²¹⁾.

34 - وفي سياقات النزاع والسياسات الهشة، كثيرا ما تكون المنظمات النسائية والحركات النسوية في الصدارة في تقديم المعونة وتحقيق التماسك الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات. ولا يزال عدد النساء المشاركات في عمليات السلام الرسمية كمفاوضات ووسيطات منخفضة، ولكنه زاد بفضل الدعوة المتضافرة التي تقوم بها المنظمات النسائية.

35 - والنشاط عبر الإنترنت هو أداة تتزايد أهميتها الحاسمة لنشطاء العمل النسوي، مع تحول المنصات الرقمية إلى فضاءات عامة تصاغ فيها استراتيجيات جديدة للتأثير على السياسات العامة والعمل السياسي⁽²²⁾. وقد أثرت الحملات الاجتماعية على الإنترنت على العمل السياسي العالمي وعبر الوطني، مثل حركة MeToo (#metoo)، التي ترتبت عليها عواقب بالنسبة للجنة وأدت إلى إصلاح ملموس للسياسات في بلدان متعددة، وحركة Ni Una Menos (ولا امرأة واحدة أقل) (#niunamenos). وتوسيع نطاق النفاذ الرقمي أمر ضروري للغاية حتى لا تُترك النساء ذوات الموارد الأقل خلف الركب.

36 - وفي بعض السياقات، يعوق تقلص الحيز المدني المشاركة الفعالة للمرأة في المجتمع المدني⁽²³⁾. وتحد من حيز المشاركة القوانين التي ما برحت تقيد حرية التجمع وحرية تكوين المجتمعات وحرية التعبير في بعض البلدان. وتخلق التدابير القانونية والإدارية عقبات أمام المنظمات النسائية في التسجيل، والانخراط في الدعوة، وتلقي التمويل الخارجي، والإبلاغ عن قضايا الحقوق في بعض السياقات. ومنذ عام 2008،

(20) المرجع نفسه.

(21) Weldon and others, "Women's informal participation". See also Fatou Sow, "Social change and the role of feminist movements, CSOs and networks in raising awareness on women in public and political life", ورقة خبراء أعدت لاجتماع فريق الخبراء في الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، 2020.

(22) Weldon and others, "Women's informal participation"; Pippa Norris, *Democratic Phoenix*; and Elisabeth Jay و *Reinventing Political Activism* (Cambridge, Cambridge University Press, 2002) Friedman, *Interpreting the Internet: Feminist and Queer Counterpublics in Latin America* (University of California Press, 2017).

(23) Weldon and others, "Women's informal participation".

اشتد القمع الذي يتعرض له المجتمع المدني في 26 بلداً، في حين لم تتحسن الأحوال إلا في 17 بلداً (E/CN.6/2020/3، الفقرة 194).

37 - وتنشط المنظمات النسائية في الاستجابات لجائحة كوفيد-19، بدعم الأشخاص الأشد تضرراً اقتصادياً، وضمان إبقاء الملاجئ مفتوحة أمام ضحايا العنف العائلي، ونشر رسائل الصحة العامة في المجتمعات المحلية⁽²⁴⁾. وفي الوقت نفسه، تبين المشاورات والتقييمات السريعة التي أجرتها الأمم المتحدة أن الجائحة أوجدت تحديات جديدة أمام منظمات حقوق المرأة وزادت من حدة التحديات القائمة من قبل. وبالنسبة للعديد من المنظمات النسائية، أدت جائحة كوفيد-19 إلى قيود على التنقل، في حين حثت زيادة المراقبة بدرجة أكبر من تقليص حيز التنظيم، وأدت إلى تفاقم أوضاع العمل السيئة، وتناقص الموارد في وقت زاد فيه الطلب⁽²⁵⁾.

38 - ونقص الاستثمار هو أيضاً أحد التحديات المستمرة. ويمثل التمويل المباشر للمنظمات النسائية أقل من 1 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية المقدمة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (198 مليون دولار)، التي يتدفق معظمها من خلال منظمات أكبر قد لا تلبّي الاحتياجات المحلية⁽²⁶⁾. وحيثما يصل التمويل إلى المنظمات النسائية، عادة ما يكون صغير النطاق وقصير الأجل ولا يتيح التوسع الحيوي أو تعزيز القدرات التنظيمية والتشغيلية وتوسيع نطاقها. وزيادة إمكانية الحصول على التمويل المباشر والمرن والمستدام أمر ضروري للحفاظ على المشاركة التامة للمرأة في الحياة العامة.

39 - ويلزم تكثيف الجهود لإصلاح الأحكام القانونية التي تمنع النساء من المشاركة في الحياة العامة أو في المنظمات والحركات النسائية، وتحد من تمتعهن بحقوقهن السياسية والمدنية في ممارسة حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، فضلاً عن الحق في التصويت وفي أن يُنتخب.

رابعاً - العنف ضد المرأة في الحياة العامة يهدد مشاركة المرأة

40 - العنف والتحرش ضد المرأة في الحياة العامة هو انتهاك لحقوق الإنسان. وقد زاد فيما يبدو مع وصول المزيد من النساء إلى السلطة⁽²⁷⁾. ويعمد الجناة إلى منع النساء من الوصول إلى السلطة وإسكاتهن من أجل الحد من منظوراهن في صياغة السياسات. وقد قُتل نساء من المشتغلات بالعمل السياسي أثناء تقلدهن مناصبهن، أو تركن مناصبهن بعد تلقي تهديدات بالقتل، أو انسحب من الانتخابات بسبب التعرض للإيذاء. وواجهت ناخبات ومرشحات ومديرات انتخابية عنفاً جنسانياً مستهدفاً في الانتخابات. وما برح المدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات النسائية والجماعات النسوية يستهدفون، وما برحت النساء الملونات

United Nations, "Shared responsibility, global solidarity: responding to the socioeconomic aspects of COVID-19", March 2020 (24)

(25) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "كوفيد-19 ومنظمات حقوق المرأة"، موجز سياساتي (يصدر قريباً).

(26) UN-Women, *Gender Equality: Women's Rights in Review 25 Years After Beijing* (New York, 2020)

(27) Julie Ballington, "Turning the tide on violence against women in politics: how are we measuring up?", *Politics and Gender*, vol. 14, No. 4 (December 2018)

تتعرضن لمستويات غير متكافئة من العنف⁽²⁸⁾. وفي فضاء الإنترنت، يتزايد شيوخ الاعتداء الجنساني والتتمّر السبيراني والتحرش الجنسي ضد النساء العاملات في الحياة العامة.

41 - وقد أشارت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه إلى أن هذا الشكل الخاص من العنف يتألف من أي عمل أو التهديد بأي عمل من أعمال العنف الجنساني التي تنتج عنها، أو يُحتمل أن تنتج عنها، أضرار أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية، وتكون موجهة إلى أي امرأة في المجال السياسي لا لسبب إلا لأنها امرأة، أو تؤثر على النساء أكثر من غيرهن (A/73/301). وأكثر من 80 في المائة من البرلمانيات اللاتي أجريت مقابلات معهن في عام 2016 تعرضن للعنف النفسي أثناء العمل؛ وتعرض ثلث منهن للعنف الاقتصادي؛ وتعرض ربع للعنف الجسدي؛ وتعرض خمس للعنف الجنسي⁽²⁹⁾.

42 - وعلى الرغم من مستويات العنف المثيرة للجزع تلك، فإن أقل من ربع البرلمانات لديها سياسة للتحرش الجنسي للبرلمانيين، وأقل من نصفها لديها هذه السياسة لموظفي البرلمان⁽³⁰⁾. وأفادت برلمانيات مؤخراً بأنهن يتعرضن للتعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف بمستويات تزيد بمقدار الضعف تقريبا مقارنة بالرجال، ويحتمل أن تكون جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى تفاقم عدد التهديدات بالعنف⁽³¹⁾. ودعت الجمعية العامة في قرارها 248/73 السلطات التشريعية الوطنية والأحزاب السياسية إلى اعتماد مدونات قواعد سلوك وآليات إبلاغ، أو تنقيح القائم منها، تنص على عدم تسامح هذه السلطات التشريعية والأحزاب السياسية إطلاقاً مع التحرش الجنسي والتخويف وأي شكل آخر من أشكال العنف ضد المرأة في السياسة.

43 - وتقع على عاتق الدولة في نهاية المطاف مسؤولية منع أعمال العنف ضد المرأة في الحياة العامة والتحقيق فيها ومعاقبة مرتكبيها. وهناك بلد واحد فقط لديه قانون قائم بذاته يجرم العنف ضد المرأة في السياسة، في حين توجد بضعة بلدان إصلاحات قانونية متقدمة لمعالجة أعمال العنف السياسي في القوانين القائمة. واعتمد بلد واحد بروتوكولات قضائية للمحاكمة في القضايا على أساس السوابق القضائية الوطنية ذات الإلزام القانوني والالتزامات الدولية. وتقوم المرصد الجنسانية الوطنية و/أو آليات الرصد التابعة للمجتمع المدني في بعض البلدان بتتبع البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة في الحياة العامة، ويقوم بعضها أيضا بتنسيق الخدمات الأساسية للضحايا (انظر A/73/301).

44 - وأصبح الآن لدى الدول والمنظمات الدولية وقوات الأمن ووسائل الإعلام وغيرها من أصحاب المصلحة المزيد من الوعي والوسائل المتاحة لمنع العنف والتصدي له، وهو ما يعود الفضل فيه إلى حد كبير إلى أنشطة الدعوة التي تضطلع بها النساء اللاتي يشغلن مناصب رسمية ومنظمات حقوق المرأة.

(28) Dubravka Šimonović, "Violence against women in politics", expert paper prepared for the expert group meeting at the sixty-fifth session of the Commission on the Status of Women, 2020.

(29) IPU, "Sexism, harassment and violence against women parliamentarians", Issues Brief (Geneva, October 2016).

(30) IPU, "Sexism, harassment and violence against women in parliaments in Europe", Issues Brief (Geneva, October 2018).

(31) IPU, "Annual IPU figures reveal increasing violence against parliamentarians, especially women MPs", 2 December 2020.

وساعدت أيضاً على بناء الوعي الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بسبل تشمل طريق توفير آليات للإبلاغ عن العنف⁽³²⁾.

45 - ويتعين على وجه السرعة تكثيف الجهود في مجالي المنع والاستجابة، لا سيما الجهود الرامية إلى إصلاح التشريعات، وتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء وآليات الرصد، وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة. وتشمل الخطوات الضرورية تجريم العنف ضد المرأة في السياسة، وتحسين حماية الضحايا، وبناء قدرات مؤسسات الدولة وهيئات إنفاذ القانون في مجالي تطبيق القوانين والاستجابة للحوادث، وتعزيز الآليات القضائية وآليات الشكاوى، وجمع ورصد البيانات المتعلقة بوقوع الحوادث ومدى انتشارها، ووضع معايير بشأن ما يشكل العنف على الإنترنت ضد المرأة في الحياة العامة حتى يمكن مساءلة وسائط الإعلام والشركات التي تدير منصات التواصل الاجتماعي عن ذلك المحتوى.

خامساً - المعايير الاجتماعية تقيد مشاركة المرأة في الحياة العامة

46 - تؤدي المعايير الاجتماعية التمييزية المتعلقة بأدوار الجنسين إلى تفاقم عدم المساواة في فرص المشاركة السياسية. ولم تتغير المواقف المتعلقة بالمرأة في الحياة العامة إلا بشكل طفيف في السنوات الـ 25 الماضية، حتى مع تقلد المزيد من النساء مناصب قيادية. وفي العديد من البلدان، لا تزال المعايير الاجتماعية والقيم الثقافية تعزز التصورات بأن الرجال يشكلون قادة أفضل من النساء. وظل 36 في المائة من الأشخاص الذين شملهم استقصاء في الفترة بين عامي 2017 و 2020 يعتبرون أن الرجال يشكلون سياسيين أفضل من النساء⁽³³⁾. ويُنظر إلى الظواهر التي تعبر عن العدوان والتنافس والهيمنة والحسم باعتبارها إيجابية للرجال ولكن سلبية للنساء.

47 - وفي البلدان التي توجد فيها قوانين وسياسات ترمي إلى تعزيز دور المرأة في الحياة العامة، يمكن أن تعوق المعايير الاجتماعية والقوالب النمطية الجنسانية السلبية تنفيذ تلك القوانين والسياسات وأثرها. وتؤثر المعايير الجنسانية والحقوق القانونية على قدرة المرأة على ممارسة حقوقها في التعليم والصحة، وتحديدًا الصحة الجنسية والإنجابية، مما يحد بدوره من فرصها في المشاركة والقيادة. ويتطلب التصدي للمعايير الاجتماعية التي تهدد حقوق المرأة ومشاركتها في الحياة العامة إذكاء الوعي وتوعية الزعماء المجتمعيين والدينيين والعاملين في مجال الإعلام والفتيان ومختلف الأجيال النسائية، حتى يمكن تعديل المعايير من خلال إجراءات مدروسة، بما في ذلك منع العنف الجنسي والجنساني والممارسات الضارة. وزيادة الفهم المجتمعي والمدني للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار من خلال الدعوة والتعبئة الاجتماعية أمر حاسم لإحداث تغييرات في القوالب النمطية السلبية والمواقف التمييزية بحيث ينظر إلى النساء باعتبارهن قيادات لا تقل شرعية وفعالية عن الرجال.

48 - وكثيراً ما تقوم وسائل الإعلام وصناعات الإعلان والأفلام بتعزيز القوالب النمطية الجنسانية ويقبل مدى تغطيتها لأدوار المرأة أو ما تدلي بها من تصريحات عامة عن مداها للرجال. فوسائل الإعلام، على

(32) على سبيل المثال، توجد لدى المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات، آليات إبلاغ متاحة.

(33) المسح العالمي للقيم، موجة البيانات 7 (2017-2020). متاح على الرابط التالي:

www.worldvaluessurvey.org/WVSDocumentationWV7.jsp

سبيل المثال، غالباً ما تركز على مظهر القيادة النسائية وشخصيتها وأسرتها بدرجة أكبر من تركيزها على مزايا ترشحها أو سياساتها⁽³⁴⁾. وهناك تحيز كبير للذكور في التغطية الإخبارية العالمية لجائحة كوفيد-19، إذ ينقل عن الرجال ما يزيد بثلاث إلى خمس مرات على ما ينقل عن النساء، وتشكل النساء 19 في المائة من مصادر الخبراء الذين يتم التشاور معهم، في حين يشكل الرجال نسبة 77 في المائة من هذه المصادر⁽³⁵⁾. ولتبديل هذا المسار، يلزم اتخاذ مجموعة من التدابير، بما في ذلك إنكفاء وعي العاملين في وسائل الإعلام وصناعتي الإعلان والأفلام، ووضع مدونات قواعد السلوك لتعريف التمييز الجنساني وتصحيحه. ويمكن لمؤسسات الدولة والجهات المانحة الخاصة دعم الحملات الإعلامية العامة التي تقدم رسائل وصور إيجابية عن أدوار المرأة في الحياة العامة للمساعدة في تغيير التصورات.

49 - وثمة تغير تدريجي في المعايير تظهر دلائله في القطاع الخاص، بما يدعم زيادة مشاركة المرأة وتقلدها مناصب صنع القرار. وتمثل اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190) تقدماً أحرز مؤخراً في حماية حقوق العمال، حيث توفر نهجاً شاملاً ومراعياً للاعتبارات الجنسانية لمنع وإنهاء العنف والتحرش في عالم العمل. وينبغي للدول التصديق على هذه الاتفاقية وتنفيذها.

50 - وتوافر الدعم والإرادة السياسية من جانب الزعماء الذكور الذين يروجون علناً للمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة العامة أمر حيوي للتعبيل بالتغييرات في المعايير الاجتماعية. ويستجيب الناس بسرعة أكبر لرسائل المساواة بين الجنسين عندما تكون صادرة عن الزعماء التقليديين، وزعماء الأحزاب السياسية، ورؤساء الدول والحكومات، والمشاهير وغيرهم من الشخصيات العامة⁽³⁶⁾. وقد أسفرت المبادرات العالمية التي تشجع الرجال في مواقع القيادة التنفيذية على مناصرة المساواة بين الجنسين، مثل حركة HeForShe، عن نتائج إيجابية، بما في ذلك تعاون القادة الذكور من أجل تغيير المعايير الاجتماعية المتعلقة بالعنف الجنساني وزواج الأطفال⁽³⁷⁾.

سادساً - البناء من أجل مستقبل أفضل

ضرورة تعزيز الترتيبات المؤسسية للنهوض بالمساواة بين الجنسين

51 - تحقيق المساواة بين الجنسين مسؤولية جماعية تقتضي عمل الرجال والنساء سوياً من أجل تحويل المؤسسات والنظم. ويلزم إجراء تمحيص منهجي للمؤسسات وعملياتها ومرافقها وسياساتها وإجراءاتها وقواعدها المكتوبة وغير المكتوبة ومعاييرها وثقافتها لاستجلاء ومعالجة الحواجز "غير المرئية" التي تعترض

Daphne Joanna Van der Pas and Loes Aalderling, "Gender differences in political media coverage: a (34) meta-analysis" *Journal of Communication*, vol. 70, No. 1 (February 2020), pp. 114-143.

Luba Kassova, *The Missing Perspectives of Women in COVID-19 News: A Special Report on Women's (35) Underrepresentation in News Media* (Bill and Melinda Gates Foundation, 2019).

Emina Subašić and others, "'We for she': mobilizing men and women to act in solidarity for gender (36) equality", *Group Processes and Intergroup Relations*, vol. 21, No. 5 (August 2018), pp. 707-724.

.UN-Women, *HeForShe Impact Report 2019* (New York, 2019) (37)

مشاركة المرأة. والمؤسسات، التي صممها الرجال في السابق، لها تحيزات متأصلة تحد من فرص المرأة في الوصول إلى مناصب صنع القرار.

52 - وإذا زاد عدد النساء في البرلمان، يكون بمقدورهن إقامة تحالفات أقوى مع بعضهن البعض للدعوة إلى قوانين وسياسات وميزانيات مراعية للاعتبارات الجنسانية. وعندما يُنتخب عدد أكبر من النساء لشغل مناصب عامة، تعكس عملية صنع السياسات في الغالب أولويات الأسر والنساء⁽³⁸⁾. وقد عملت النساء عبر الخطوط الحزبية على التصدي للعنف الجنساني، وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتأمين المزيد من التمويل للرعاية الصحية والتعليم والقضايا الاجتماعية والاقتصادية، ودعم السياسات المراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع القطاعات. ويتيسر عمل النساء عندما تتوفر لهن أماكن اجتماعات وخبرات ذات طابع مؤسسي، كما هو الحال بالنسبة لـ 93 برلماناً تضم تجمعات نسائية و 107 برلماناً تضم لجاناً متخصصة معنية بالمساواة بين الجنسين⁽³⁹⁾. ويمكن أن تستفيد الهيئات التشريعية من تخصيص المزيد من الموارد للجان أو اللجان الرئيسية المعنية بالمساواة بين الجنسين، ومننديات التواصل الشبكي، والتجمعات النسائية، وبناء القدرات فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

53 - وعدم وجود مرافق للرعاية يردع النساء اللاتي لديهن أسر ومسؤوليات رعاية عن تقصي العمل القيادي في الحياة العامة ومجالات القيادة الأخرى. وقد زادت مسؤوليات المرأة المتعلقة بالرعاية خلال جائحة كوفيد-19، وبحسب تقييم أجري لـ 144 من منظمات المجتمع المدني التي تتلقى منحاً من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة، تفيد الموظفات في العديد من المنظمات بأنهن يشعرن "بالإجهاد المفرط ونفاذ الطاقة" بسبب زيادة غير مسبوق في الطلب على الخدمات⁽⁴⁰⁾. ولتخفيف العبء الواقع على كاهل المرأة، التي كثيراً ما تضطلع بمعظم واجبات الرعاية في الأسرة، توجد حاجة ماسة إلى تهيئة أوضاع عمل أكثر مراعاة لظروف الأسر من أجل توظيف واستبقاء النساء من جميع الأعمار في الحياة العامة، بما في ذلك عن طريق إنشاء نظم دعم، مثل مواءمة جلسات الدوائر التشريعية مع التقويمات المدرسية، وتوفير مرافق رعاية الأطفال وتقديم المساعدة المالية، واعتماد تدابير أخرى لدعم التوازن بين العمل والحياة الشخصية. ويجب على المؤسسات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني أيضاً اعتماد ممارسات شاملة وسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء التمييز والتحرش القائمين على نوع الجنس⁽⁴¹⁾.

54 - والتعاون بين السياسيين ومنظمات حقوق المرأة والحركات النسوية أمر بالغ الأهمية في دفع التغيير التحويلي والاستجابة لاحتياجات الفئات النسائية المستهدفة. وقد أدت الشبكات التي تجمع بين النساء

(38) Leslie A. Schwindt-Bayer, "Female legislators and the promotion of women, children, and family policies in Latin America", background paper for The State of the World's Children 2007: Women and Children – The Double Dividend of Gender Equality (New York, December 2006).

(39) بيانات الاتحاد البرلماني الدولي حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

(40) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة، "COVID-19 and the impact on civil society organizations: working to end violence against women and girls" (كوفيد-19 وأثر منظمات المجتمع المدني: العمل على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات)، 29 أيلول/سبتمبر 2020.

(41) IPU, "Supporting gender-sensitive parliaments: a key strategy in advancing women's political participation and the eradication of violence against women in politics", ورقة مراقبين أعدت لاجتماع فريق الخبراء في الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، 2020.

العاملات في ميدان السياسة والمنظمات النسائية من مختلف القطاعات إلى النهوض بسياسات وقوانين المساواة بين الجنسين، والترويج لإشراك الأصوات المهمشة في عملية صنع القرار. وأدت التحالفات حول قضايا محددة، مثل إنهاء العنف ضد المرأة أو حماية حقوق العمل للعمال المنزليين، إلى تغييرات في السياسات والقوانين⁽⁴²⁾.

55 - وسيكون فتح جلسات الاستماع البرلمانية أو الحكومية أمام المنظمات النسائية عند الفصل في قضايا رئيسية تتعلق بجائحة كوفيد-19 وإعداد التقارير عن تنفيذ السياسات أمراً مفيداً. وثمة حاجة إلى نهج مراعية للاعتبارات الجنسانية في الاستجابة للجائحة وجهود التعافي. وهي فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات العمل المراعية للاعتبارات الجنسانية في المؤسسات العامة لدعم المساواة للنساء في صنع القرار⁽⁴³⁾.

ضرورة زيادة التمويل للمرأة في الحياة السياسية والعامّة

56 - التمويل المخصص لدعم المرأة في الحياة العامة محدود ويتعين زيادته حتى تتاح للمرأة فرص متكافئة للمشاركة والانخراط في صنع القرار. وتبين البحوث أن نقص التمويل هو أحد الحواجز الرئيسية التي تعوق مشاركة المرأة في الحياة السياسية⁽⁴⁴⁾. فالمرأة تكافح من أجل جمع الأموال لبناء اسمها والاعتراف بها، والفوز بترشيحات الحزب، وتنفيذ الحملات الانتخابية ودفع اشتراكات الحزب، ومن أجل الاتصال بالناخبين، لا سيما في المناطق الريفية أو النائية. ويفتقر كثير من النساء إلى الاستقلال الاقتصادي، وتسهم المعايير الاجتماعية في التصورات بأن جمع الأموال أمر "في غير محله" بالنسبة للمرأة. وغالباً ما توفر الأحزاب السياسية الدعم المالي لشاغلي الوظائف، الذين يكونون في أغلب الأحيان رجالاً. وتقل من فرص المرأة الحملات السياسية التي تعتمد على تبرعات خاصة كبيرة تكون مرتبطة في الغالب بالثروة الشخصية، والشبكات المالية، وقدرات جمع التبرعات الفردية⁽⁴⁵⁾. وتميل الدول التي تتلقى فيها الأحزاب السياسية تمويلًا عاماً مباشراً إلى تهيئة ظروف تكفل تكافؤ الفرص للجميع. وتتيح مخصصات التمويل العام المشروطة بتخصيص الأحزاب السياسية للأموال للمرشحات (أي 50 في المائة) أو التي تخصص أموالاً عامة لمبادرات المساواة بين الجنسين أمثلةً يمكن تكرارها.

57 - وكثيراً ما تقتصر الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين إلى التمويل والقدرة والنفوذ في صنع القرار لكفالة إسهام عمليتي التخطيط وصنع السياسات على الصعيد الوطني في تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي حين تسببت جائحة كوفيد-19 في زيادة الحاجة إلى الخدمات التي تقدمها المنظمات النسائية، مثل

(42) Jennifer Piscopo, "Impact of women's leadership in public life and political decision-making", ورقة خبراء أعدت لاجتماع فريق الخبراء في الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، 2020.

(43) Sarah Childs and others, "A primer for parliamentary action: Gender-sensitive responses to COVID-19", New York, UN-Women, 2020.

(44) Julie Ballington and Muriel Kahane "Women in politics: financing for gender equality" in *Funding of Political Parties and Election Campaigns: a Handbook on Political Finance*, Elin Falguera, Samuel Jones and Magnus Ohman (Stockholm, International Institute for Democratic and Electoral Assistance, 2014), pp. 300-343.

(45) Organization for Security and Cooperation in Europe, Office for Democratic Institutions and Human Rights, *Handbook on Promoting Women's Participation in Political Parties* (Warsaw, 2014).

الدعم المقدم إلى ضحايا العنف المرتكب ضد المرأة، فإن العديد من المنظمات تشهد تخفيضات في ميزانياتها وتضطر إلى تسريح الموظفين والموظفات والحد من الأنشطة، ولا سيما أنشطة الدعوة والعمل السياسي⁽⁴⁶⁾.

58 - وهناك حاجة إلى نماذج جديدة لآليات التمويل بالمنح والقروض لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة. وبالنسبة للنساء المشتغلات بالسياسة، تشمل هذه الأنشطة إنشاء صناديق للأحزاب السياسية لمساعدة المرشحات بالحملة الانتخابية، وتعزيز شبكات جمع التبرعات الحزبية لجمع التبرعات العامة الصغيرة للمرأة، وتقديم الإعانات، بما في ذلك لتغطية تكاليف رعاية الأطفال، وزيادة جمع التبرعات غير الحزبية، بما في ذلك من خلال منصات التمويل الجماعي والهبات.

59 - وبالنسبة للمنظمات النسائية، يمكن أن تكون الصناديق المخصصة التي تطبق مبادئ التمويل النسوي مفيدة. وقد أنشأ عدد من البلدان ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الخيرية مؤخرًا آليات لاجتذاب التمويل المباشر للمنظمات النسائية وصناديق متخصصة للمساواة بين الجنسين في مجالات مختلفة، بما في ذلك المرأة والسلام والأمن، والديمقراطية، وإنهاء العنف ضد المرأة (انظر S/2020/946، الفقرات 91-102).

عدم ترك أحد خلف الركب في الحياة العامة وصنع القرار

60 - لا سبيل لتحقيق المساواة بين الجنسين ما لم تشمل الحياة العامة ومواقع صنع القرار النساء والفتيات بكل تنوعهن. وتلك مسألة تتعلق أيضاً بالحوكمة الرشيدة. ولا تزال النساء في المناطق الريفية، والنساء ذوات الإعاقة، ونساء الشعوب الأصلية، والنساء من المثليات ومزدوجات الميل الجنسي وحملة صفات الجنسين ومغايري الهوية الجنسانية، والمهاجرات، والفتيات، والنساء المنحدرات من أصل أفريقي، والنساء الملونات، يتعرضن للتمييز والاستبعاد من الحياة العامة. فعلى سبيل المثال، تمثل نساء المناطق الريفية تمثيلاً ناقصاً في عملية صنع القرار المحلية ولا تتم استشارتهن على النحو الكافي بشأن السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالزراعة والصناعات الاستخراجية والأمن الغذائي وتغير المناخ والاستجابة للكوارث والحد من المخاطر. وتُستبعد نساء الشعوب الأصلية من عملية صنع القرار المتصلة بأراضي الشعوب الأصلية المحلية والتقليدية ولا يُستشارن على قدم المساواة بشأن استخدام مواردهن الطبيعية وأراضيهم⁽⁴⁷⁾. ويُفتقر إلى الفعالية في تمثيل النساء الملونات واستشارتهن فيما يتعلق بالتدابير السياسية والتشريعية. ولا توفر حماية كاملة لحقوق النساء ذوات الإعاقة في العدالة وصنع القرار وإمكانية لجوئهن إلى القضاء ووصولهن إلى مواقع اتخاذ القرار.

61 - وتوجد ثغرات مشتركة بين جميع فئات النساء اللاتي يواجهن التمييز، ويتعين معالجتها كجزء من التزامات الدول وواجباتها بموجب صكوك حقوق الإنسان. ويمكن أن تؤدي التدابير الخاصة المؤقتة لتلك الفئات إلى التعجيل بإحراز تقدم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى بيانات أكثر تحديداً عن مشاركة النساء اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة من التمييز وتقلدهن مناصب صنع القرار. وتركز معظم البيانات المتاحة على عدد النساء في مجال السياسة، ولكنها غير مصنفة حسب عرق المرأة وأصلها الإثني وعمرها

(46) UN-Women, "COVID-19 and women's rights organizations" (forthcoming).

(47) Otilia Lux de Coti, "Participación y discriminación de las mujeres indígenas y afrodescendientes" ورقة

خبراء أعدت لاجتماع فريق الخبراء في الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، 2020.

وعوامل أخرى. ويؤدي عدم تصنيف البيانات حسب الفئات الفرعية، لكل من الرجال والنساء، إلى إعاقة التحليل الكامل.

62 - وتواجه الشباب تمييزاً مزدوجاً من المعايير الاجتماعية التي لا تزال قائمة والأدوار المتعلقة بالعمرك في الحياة العامة. والشابات على وجه الخصوص ممثلات تمثيلاً ناقصاً في الحياة السياسية. وتشكل النساء دون الثلاثين من العمر أقل من 1 في المائة من أعضاء البرلمان على الصعيد العالمي⁽⁴⁸⁾. ويزيد اليوم عدد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و 24 سنة عنه في أي وقت مضى⁽⁴⁹⁾، ومع ذلك فإن ملايين المراهقات والشابات يُستبعدن بشكل غير متناسب من التشاور بشأن القضايا التي تؤثر عليهن. ويلزم اتخاذ تدابير لتيسير وصول الشباب إلى المزيد من المواقع القيادية، مثل إتاحة الحصول على التعليم، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والتكنولوجيا وتنمية المهارات، وبرامج القيادة والتوجيه، والحماية من العنف والتشريعات التمييزية.

63 - وتتطلب الحوكمة الرشيدة تجديد القيادة وتعاقبها، وهو أمر يساعد على تحقيقه التوجيه والحوار بين الأجيال وإنشاء قناة لتجهيز القيادات تربط بين قادة المستقبل والشابات المهمات بالحياة العامة والمناصب العامة⁽⁵⁰⁾. ويتطلب دخول النساء بكل تنوعهن ساحة التجهيز للعمل السياسي التشجيع، ومن المهم بوجه خاص حماية النساء والفتيات من العنف والتمييز. ويؤدي عمل الشباب في وقت مبكر بالقرب من القيادات النسائية وفي مجالي العمل التشريعي وصنع السياسات إلى إكسابهن خبرة لا تقدر بثمن، وتوسيع شبكاتهن، وتعزيز فرصهن في إسماع أصواتهن في عمليات صنع القرار الحالية والمستقبلية، وتحولهن إلى مواطنات يشاركن مشاركة كاملة. والشابات والفتيات أكثر تقبلاً لمختلف أشكال النشاط، وللتعاون مع أشخاص متنوعي الهويات والمنظورات، وللنهج التعاونية والقائمة على بناء توافق الآراء⁽⁵¹⁾. وهن أيضاً في طليعة الحركات التي تدعو إلى إحداث تغيير شامل في جميع أبعاد التنمية المستدامة. ويعود المستقبل لجيلهن ولكنه يتطلب منهن الالتزام والعمل بصورة مشتركة.

سابعاً - استنتاجات وتوصيات

64 - لا غنى عن تحويل توازن القوى من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان الواجبة للمرأة وحل التحديات الملحة في العصر الحالي، التي يتراوح نطاقها من عدم المساواة والاستقطاب المتعمقين إلى أزمة المناخ وجائحة كوفيد-19. وما برح التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق التكافؤ بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة العامة وصنع القرار بطيئاً للغاية. وما برحت المرأة تضطلع بأدوار مؤثرة في صنع القرار السياسي والمجتمع المدني، ولكنها تواجه العنف بصورة متزايدة، على الإنترنت وخارج فضاء الإنترنت على السواء. ويتوقف التغيير التحويلي من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

(48) IPU, *Youth participation in national parliaments: 2018* (Geneva, 2018)

(49) صندوق الأمم المتحدة للسكان، لوحة متابعة البيانات السكانية في العالم، 2019 (World Population Dashboard, 2019).

(50) Pippa Norris and Joni Lovenduski, *Political Recruitment: Gender, Race and Class in the British Parliament* (Cambridge, Cambridge University Press, 2005)

(51) "Advancing youth participation to achieve gender transformative change" Amani Aruri، ورقة خبراء أعدت لاجتماع فريق الخبراء في الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، 2020.

على توافر الإرادة السياسية، والتعاون الوثيق بين المرأة والرجل، والتواصل الشبكي بين النساء في مختلف مواقع صنع القرار، ووجود مؤسسات مراعية للاعتبارات الجنسانية، وتوفير المزيد من التمويل للمرأة في الحياة العامة. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ينبغي تسريع مسار المساواة بين الجنسين في صنع القرار. ومن الضروري للغاية تطبيق حصص فعالة وطموحة، وتعيين عدد متساو من النساء والرجال في جميع المناصب العامة، والقضاء على العنف ضد المرأة، وتمكين مشاركة النساء بجميع فئاتهن، ولا سيما الشابات، لتعزيز أصوات النساء من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين لصالح النساء والفتيات.

65 - ولتحقيق المساواة بين الجنسين والمشاركة التامة والفعالة للمرأة في صنع القرار والحياة العامة، قد ترغب لجنة وضع المرأة في حث الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة على اتخاذ الإجراءات المبينة أدناه.

تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والتنظيمية

(أ) التنفيذ الكامل للالتزامات والواجبات القائمة فيما يتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وتمتعهن التام وعلى قدم المساواة بحقوق الإنسان والحريات الإنسانية المكفولة لهن؛

(ب) الاضطلاع بإصلاحات شاملة لإلغاء القوانين والسياسات والأنظمة التي تميز ضد المرأة؛

(ج) وضع أهداف وخطط عمل وجدول زمنية لتحقيق التكافؤ بين الجنسين في جميع المواقع التنفيذية والتشريعية والإدارية، وفي اللجان وفرق العمل وأفرقة التفاوض العامة؛

(د) تعيين نساء في المناصب التنفيذية لضمان تكافؤ الجنسين في الحكومات المحلية والوطنية؛

(هـ) اعتماد قوانين انتخابية وقوانين تتعلق بالحصص تكون فيها النسبة المستهدفة 50 في المائة وضمان التنفيذ من خلال قواعد تتعلق بالترتيب وجزاءات على عدم الامتثال؛

(و) اعتماد مجموعة من الأنظمة والتدابير الخاصة المؤقتة للقطاعات العام والخاص وتنفيذها بفعالية من أجل التعجيل بمشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار والقيادة، بما في ذلك بالنسبة للنساء اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز؛

(ز) إلغاء أو تعديل الأحكام القانونية التي تسهم في تقليص الحيز المدني أو تقلل من قدرات المنظمات النسائية على التسجيل، والمشاركة في الدعوة، وتلقي التمويل الخارجي، والإبلاغ عن قضايا الحقوق؛

(ح) تحسين جمع واستخدام البيانات القابلة للمقارنة عالمياً، المصنفة حسب نوع الجنس والعمر وعوامل أخرى، المتعلقة بمشاركة المرأة وتقلدها مناصب صنع القرار في مجالات الإدارة العامة والقضاء والأحزاب السياسية وغيرها من مجالات الحياة السياسية والعامة؛

منع العنف ضد المرأة في الحياة العامة والقضاء عليه

- (ط) إصلاح الأطر القانونية لتجريم العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة، على الإنترنت وخارج فضاء الإنترنت على السواء، ولإنهاء الإفلات من العقاب؛
- (ي) بناء قدرات العاملين في الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون والمدعين العامين والقضاة في مجالات تطبيق القوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة، والاستجابة للحوادث، ومحاسبة الجناة؛
- (ك) وضع آليات للشكاوى والإبلاغ لضحايا العنف وكفالة إمكانية وصولهم إليها؛
- (ل) تخصيص موارد للتدريب والوقاية والخدمات الأساسية للقضاء على العنف ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة؛
- (م) ضمان حماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان الواجبة للمرأة وأعضاء المنظمات النسائية والحركات النسوية من العنف بسبب المشاركة في الحياة العامة؛
- (ن) مواصلة تمويل الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لرصد العنف المرتكب ضد المرأة في الحياة العامة والسياسية والإبلاغ عنه وتقديم توصيات بشأنه؛
- (س) وضع معايير بشأن ما يشكل العنف على الإنترنت ضد المرأة في الحياة العامة حتى يمكن مساءلة وسائل الإعلام والشركات التي تدير منصات التواصل الاجتماعي عن ذلك المحتوى؛
- (ع) زيادة قدرة النظم الإحصائية الوطنية على جمع البيانات بصورة منتظمة ومنهجية (على الإنترنت وخارج فضاء الإنترنت على السواء) عن العنف ضد المرأة في الحياة العامة؛

تعزيز الإصلاحات المؤسسية المراعية للاعتبارات الجنسانية

- (ف) ضمان اتباع نهج مراعية للاعتبارات الجنسانية في التصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها عن طريق تعيين النساء ومناصري المساواة بين الجنسين في المناصب القيادية من خلال تحديد نسب مستهدفة للتكافؤ بين الجنسين لفرق العمل واللجان الدائمة وهيئات صنع القرار الأخرى المعنية؛
- (ص) تمويل اللجان أو اللجان الرئيسية والتجمعات النسائية المتخصصة المعنية بالمساواة بين الجنسين، ومنتديات التواصل الشبكي، وبناء القدرات المؤسسية في مجال المساواة بين الجنسين في البرلمانات والوزارات والإدارة العامة؛
- (ق) ضمان أن تكون لدى جميع المؤسسات العامة مدونات قواعد سلوك لا تتسامح إطلاقاً مع العنف والتمييز والإيذاء، وآليات داخلية للإبلاغ والشكاوى، وأن تمتثل لها؛
- (ر) التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل، 2019 (رقم 190) وإنفاذها؛
- (ش) زيادة الشفافية في المؤسسات والسماح لأعضاء المنظمات النسائية والحركات النسوية بالوصول إلى المناقشات وعمليات صنع القرار، للتعبير عن آرائهم وتقاسم خبراتهم؛

زيادة توافر التمويل العالي الجودة لدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة

- (ت) تهيئة الظروف ووضع الحوافز لتزويد حملات المرشحات بالدعم المالي من الصناديق العامة والخاصة، بما في ذلك من خلال التمويل السياسي المراعي للاعتبارات الجنسانية، والإعانات المقدمة لرعاية الأطفال، وشبكات جمع الأموال، وعمليات التمويل الجماعي والهبات غير المتحيزة؛
- (ث) وضع حوافز للأحزاب السياسية لتمويل حملات النساء وتعزيز تقلدهن مناصب قيادية؛
- (خ) زيادة النسبة المئوية للأموال المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لأهداف المساواة بين الجنسين والمنظمات النسائية القائمة بذاتها؛
- (ذ) زيادة جودة وكمية التمويل المتاح والكمية لدعم المرأة في الحياة العامة من خلال إنشاء وتمويل صناديق محددة تعطي الأولوية للتمويل المباشر للمنظمات النسائية والحركات النسوية؛

تعزيز صوت المرأة وعدم ترك أحد خلف الركب في الحياة العامة

- (ض) تيسير دخول المرأة مجالات التجهيز للعمل السياسي من خلال بناء القدرات والتدريب والتوعية، وتقديم الدعم الموجه للنساء اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز للمشاركة في الحياة العامة والعمل السياسي؛
- (أ أ) تنفيذ تدابير إنكاء الوعي وتوعية الزعماء المجتمعيين والدينيين والقائمين على العمل الإعلامي والرجال والفتيات ومختلف الأجيال النسائية من أجل التصدي للمعايير الاجتماعية التي تقيد حقوق المرأة ومشاركتها في الحياة العامة وتقلدها مناصب صنع القرار ومن أجل اتخاذ إجراءات مدروسة لتعديل تلك المعايير؛
- (ب ب) تعزيز بيئة تساعد على تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة وصنع القرار من خلال التصدي لفقر المرأة، وعبء الرعاية غير المدفوع الأجر، وعدم تكافؤ فرص الحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والتعليم والتكنولوجيا، وتعزيز تنمية المهارات؛
- (ج ج) زيادة تمثيل الشابات ومشاركتهن في الحياة العامة من خلال أنشطة التوعية المجتمعية والتوجيه وبرامج تنمية القدرات، وتعرضهن مبكراً لمجالى التشريع وصنع السياسات؛
- (د د) وضع حوافز لوسائل الإعلام وصناعتي الإعلان والأفلام لعكس مسار التمييز بين الجنسين في تصوير القيادات النسائية في الحياة العامة وصنع القرار؛
- (ه ه) تمويل ودعم الحملات الإعلامية العامة التي تقدم رسائل وصور إيجابية عن دور المرأة في الحياة العامة للمساعدة في تغيير القوالب النمطية.

66 - وقد ترغب اللجنة في أن تدعو منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إلى العمل على نحو تعاوني لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ وقياس ورصد التوصيات السالفة الذكر على جميع المستويات.